مجلس المناقصات والمزايدات
Tender Board

التقرير السنوي
2025

حضرة صاحب الجلالة

الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي

الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه

الفهرس

06 كلمة سعادة رئيس المجلس

08 كلمة سعادة الأمين العام

10 الرؤية والرسالة والقيم

12 أعضاء المجلس

14 لمحة حول عمليات المجلس في 2025م

15 بيانات المناقصات والمزايدات لعام 2025م

22 تبسيط وتطوير الإجراءات

32 حصاد العام

33 مأسسة أعمال الجودة والتطوير والارتقاء بكفاءة

كلمة سعادة رئيس المجلس

السيد ياسر بن إبراهيم حميدان

رئيس مجلس المناقصات والمزايدات

مواصلة الإنجاز والتطوير في منظومة المشتريات الحكومية

يسرّنا أن نقدّم تقريرنا السنوي لعام 2025م، والذي نستعرض من خلاله أبرز المنجزات والمحطات التي حققها مجلس المناقصات والمزايدات على صعيد الإشراف على عمليات المناقصات والمزايدات الحكومية، بما يعزز منظومة المشتريات والمبيعات الحكومية القائمة على مبادئ الشفافية والحوكمة وتكافؤ الفرص. ويأتي هذا التقرير ليؤكد مواصلة المجلس أداء دوره المحوري في تنظيم وإدارة عمليات الشراء الحكومي بكفاءة وفعالية، بما يسهم في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين وتعزيز بيئة الأعمال التنافسية.

استلهامًا من الرؤية التنموية الشاملة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم – حفظه الله ورعاه – وامتدادًا للتوجيهات الحكيمة لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء – حفظه الله – الرامية إلى ترسيخ مبادئ الكفاءة والشفافية وتعزيز الاستدامة المالية، **واصل مجلس المناقصات والمزايدات خلال العام 2025م تطوير آليات عمله وتبني أفضل الممارسات في إدارة المناقصات والمزايدات الحكومية**، بما يواكب متطلبات المرحلة التنموية ويعزز من كفاءة الإنفاق الحكومي.

وقد شهد العام 2025م نشاطًا ملحوظًا في عمليات المناقصات والمزايدات الحكومية، حيث تم **طرح 790 مناقصة ومزايدة، واستلام 4,258 عطاءً من الموردين والمقاولين**، وهو ما يعكس مستوى الثقة المتزايد التي تحظى به إجراءات المشتريات الحكومية في مملكة البحرين، وحرص القطاع الخاص على التنافس للفوز بالمشاريع والفرص الاستثمارية المطروحة من قبل الجهات المتصرفة. كما تم خلال العام **ترسية 1,930 مناقصة ومزايدة بقيمة إجمالية بلغت 1.69 مليار دينار بحريني**، الأمر الذي مكّن الجهات المتصرفة من تنفيذ مشاريعها التنموية والتشغيلية وفق الخطط المعتمدة، وأسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز دور المشتريات الحكومية كأحد المحركات الداعمة للنمو الاقتصادي.

ويواصل مجلس المناقصات والمزايدات العمل على **تطوير منظومة المشتريات الحكومية** بما يعزز كفاءتها ومرونتها ويضمن تحقيق أعلى مستويات النزاهة والشفافية في مختلف مراحل دورة المناقصات والمزايدات، وذلك عبر تعزيز الشراكة مع الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين، وتبسيط الإجراءات وتطوير الأنظمة الداعمة لعمليات الطرح والترسية، بما يسهم في تقديم خدمات أكثر كفاءة وفعالية لجميع الأطراف المعنية.

وتأكيداً لالتزام المجلس **بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد واصل المجلس تطوير آليات الإعلان عن المناقصات المخصصة لهذه المؤسسات** عبر الموقع الإلكتروني بواجهات أكثر وضوحاً وسهولة في الاستخدام، بما يضمن وصولاً أسرع للفرص المناسبة ويعزز المشاركة الفاعلة. كما دشن المجلس الخط الساخن للدعم الفني المخصص لتقديم الإرشادات اللازمة لهم، بما يسهم في رفع جاهزيتها للمشاركة في المشتريات الحكومية واستيفاء متطلباتها.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم – حفظه الله ورعاه – وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء – حفظه الله – على دعمهما اللامحدود وتوجيهاتهما السديدة التي تشكل الركيزة الأساسية لاستمرار مسيرة التطوير المؤسسي وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي في مملكة البحرين.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى سعادة الأمين العام للمجلس، والسادة أعضاء مجلس المناقصات والمزايدات، وكافة منتسبي المجلس، على جهودهم المخلصة وتفانيهم في أداء مهامهم، متطلعين إلى مواصلة تحقيق المزيد من النجاحات والإنجازات خلال الأعوام القادمة بما يعزز مكانة المجلس كركيزة أساسية لمنظومة المشتريات والمبيعات الحكومية في المملكة.

كلمة سعادة الأمين العام

المهندس السيد جمال بن عبدالعزيز العلوي

أمين عام مجلس المناقصات والمزايدات

نحو منظومة مشتريات حكومية أكثر كفاءة وابتكار

انطلاقاً من حرصنا الدائم على تعزيز الكفاءة والشفافية في منظومة المناقصات والمزايدات الحكومية، يسرّ مجلس المناقصات والمزايدات أن يستعرض في هذا التقرير أبرز ما تحقق خلال عام 2025م من منجزات نوعية أسهمت في تطوير بيئة المشتريات الحكومية في مملكة البحرين، وتعزيز القيمة المضافة المقدمة للشركاء من الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين، بما يدعم كفاءة الإنفاق الحكومي ويرسخ مبادئ الحوكمة المؤسسية.

خلال العام 2025م، **واصل مجلس المناقصات والمزايدات جهوده في رفع كفاءة الإجراءات وتبسيط الدورة المستندية،** مما انعكس إيجاباً على سرعة إنجاز المعاملات وجودة الخدمات المقدمة. وقد حافظ المجلس على مستوى متميز وثابت في **زمن الاستجابة للطلبات والواردة من خلال انجاز 85% من الطلبات خلال 7 أيام أو أقل، و 96% من الطلبات خلال 14 يوم أو أقل،** وهو ما يعكس استدامة الكفاءة التشغيلية وفعالية الأنظمة المعمول بها والكفاءة العالية لموظفي المجلس، الأمر الذي يعزز ثقة الشركاء ويؤكد قدرة المجلس على المحافظة على مستويات أداء عالية في ظل ازدياد حجم الأعمال وتنوع المعاملات. ويمثل هذا الاستقرار في الأداء ثمرةً للمبادرات التطويرية التي اعتمدها المجلس خلال العام، والتي أسهمت في تحسين الإجراءات، ورفع مستوى رضا الشركاء في منظومة المشتريات والمزايدات الحكومية.

وفي إطار جهود المجلس المستمرة للارتقاء بالأداء المؤسسي وتعزيز ثقافة الجودة والتميز، تم **استحداث قسم مختص بالتطوير والجودة ضمن الهيكل التنظيمي للمجلس،** بهدف دعم عمليات التحسين المستمر ورفع كفاءة الإجراءات والخدمات المقدمة للجهات المتصرفة والموردين والمقاولين. ويسهم هذا القسم في ترسيخ ثقافة الابتكار المؤسسي وتعزيز اتخاذ القرار المبني على البيانات، بما يعكس التزام المجلس بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مختلف مجالات عمله، وكما واصل المجلس تعزيز منظومته المؤسسية في مجال إدارة الجودة، حيث **اجتاز بنجاح التدقيق الخارجي لشهادة الآيزو ISO 9001:2015 في نظام إدارة الجودة دون تسجيل أية ملاحظات،** بما يعكس كفاءة وفاعلية النظام المطبق واستدامة ممارسات التحسين المستمر. ويؤكد هذا الإنجاز حرص المجلس على الالتزام بأعلى المعايير الدولية في إدارة الجودة المؤسسية، بما يدعم تقديم خدمات موثوقة وفعالة لجميع الشركاء.

وفي سياق تطوير الخدمات الرقمية وتعزيز الشفافية والمشاركة، **قام المجلس بتطوير منظومة الإشعارات الإلكترونية بصورة جذرية عبر توسيع نطاق التصنيفات القطاعية لتشمل 16 قطاعاً بدلاً من 3 قطاعات سابقاً،** مما ساهم في رفع مستوى دقة توجيه الإشعارات إلى مجتمع الأعمال وفق طبيعة الأنشطة التجارية المختلفة. وكذلك تم إطلاق إشعار لتنبيه الجهات المتصرفة بقرب انتهاء فترة التقييم، وذلك لدعم متابعة الأداء وضمان التزام الجهات المتصرفة بعملية فترة تقييم العطاءات. وقد **أرسل المجلس خلال العام أكثر من 575 ألف إشعار إلكتروني للموردين والمقاولين،** الأمر الذي يدعم الشفافية، ويعزز التواصل الفعال، ويشجع على المنافسة العادلة في المناقصات والمزايدات الحكومية، وساهم ذلك في **ارتفاع نسبة المشاركة في المشتريات الحكومية بنسبة 4.6%** مقارنة بالفترة السابقة، ما يعكس تنامي ثقة الموردين والمقاولين في إجراءات المجلس المتبعة وشفافيتها.

وفي إطار تطوير القدرات الوطنية داخل الجهات المتصرفة، **استحدث المجلس سلسلة جديدة من الورش والدورات التدريبية المتخصصة،** بهدف تعزيز قدرات الكوادر الوطنية ونقل المعرفة وتمكينها من إدارة عمليات المشتريات الحكومية بكفاءة وفاعلية، وفق الأطر التنظيمية المعتمدة والمعايير الدولية.

ونفخر جميعا بتحقيق مجلس المناقصات والمزايدات خلال عام 2025م إنجاز دولي متميز، تمثل في **حصوله على جائزة "فريق المشتريات لعام 2025م" ضمن جوائز منتدى "مستقبل المشتريات وسلسلة التوريد" الذي ينظمه معهد (CIPS) العالمي، تقديراً لمشروع "نظام الجودة وتوثيق الإجراءات والعمليات"** الذي عزز التزام المجلس بتطبيق المعايير العالمية ورفع كفاءة عمليات المشتريات الحكومية.

وفي الختام، يطيب لنا أن نرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم - حفظه الله ورعاه - وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - على ما يوليانه من دعم ورعاية دائمة لمسيرة التطوير المؤسسي وتعزيز كفاءة العمل الحكومي في مملكة البحرين. كما نتقدم بخالص التقدير إلى سعادة رئيس مجلس المناقصات والمزايدات على توجيهاته ودعمه المتواصل، والشكر موصول لكافة منتسبي المجلس على ما يبذلونه من جهود مخلصة وتفانٍ في أداء مهامهم. وإذ نعتز بما تحقق من إنجازات خلال العام المنصرم، فإننا نتطلع إلى مواصلة مسيرة التطوير والابتكار لترسيخ مكانة المجلس كنموذج وطني رائد في إدارة المشتريات والمزايدات الحكومية بكفاءة وشفافية، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

الرؤية

أن يكـون مجلـس المناقصـات والمزايـدات نموذجـاً للتميـز المؤسسـي ومؤسسـةً مرتكـزة على عملائهـا وتحافـظ على كفـاءة وفعاليـة دورة المناقصـات والمزايـدات.

الرسالة

المسـاهمة فـي دعـم الاقتصـاد الوطنـي مـن خلال حوكمـة وإدارة المشـتريات والمزايـدات الحكوميـة بكفـاءة وفعاليـة.

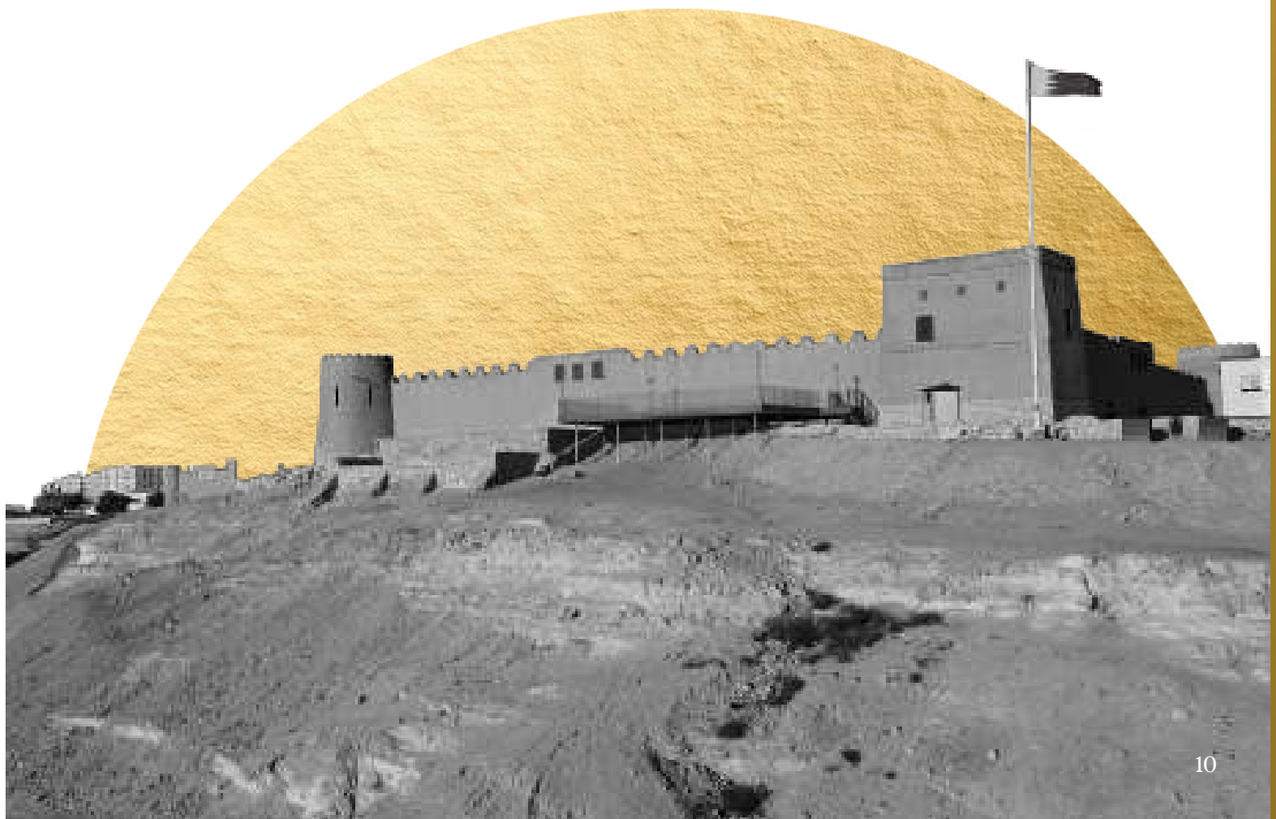

القيـم

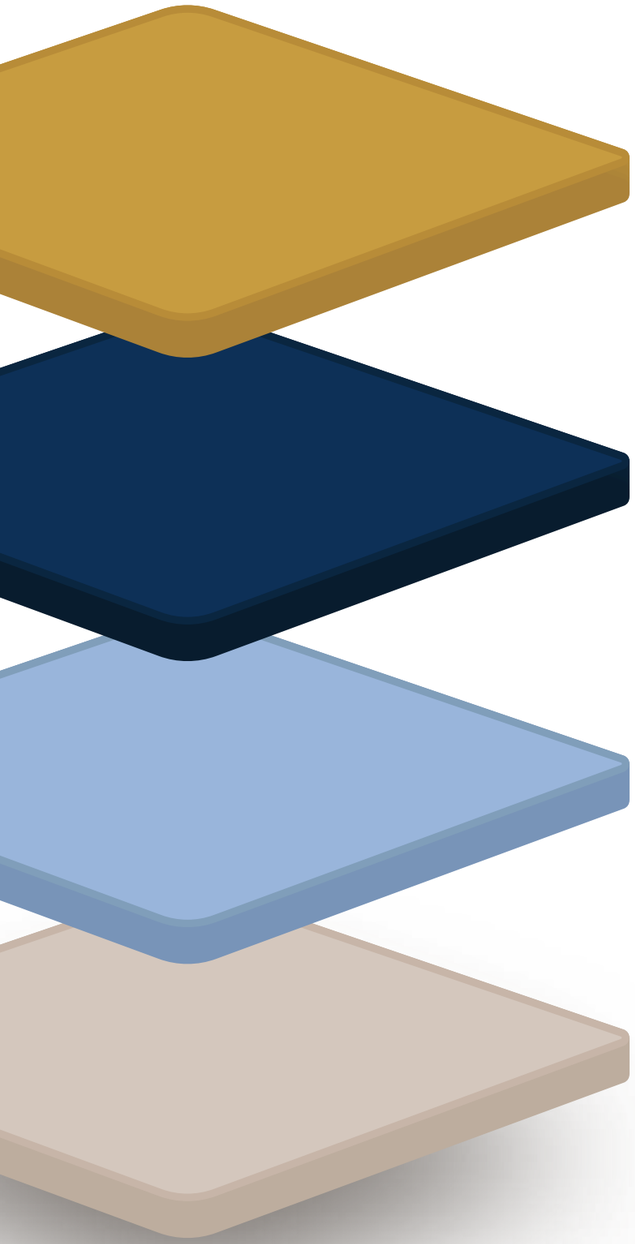

النزاهة

تحقيـق أعلى مسـتويات النزاهـة مـن خلال حوكمـة الإجـراءات واسـتقلالية القـرارات.

الاستدامة

اسـتمرارية وتطويـر سياسـات وأسـاليب تضمـن مواصلـة المجلـس فـي تحقيـق غاياتـه وأهدافـه.

الشفافية

العمـل وفقًـا لمعاييـر وسياسـات واضحـة ومعلنـة فـي جميـع عمليـات وإجـراءات المناقصـات.

الكفاءة والفعالية

الاسـتخدام الأمثـل للمـوارد تحقيقـا لأعلى مسـتويات الجـودة والإنتاجيـة في المناقصـات والمشـتريات الحكوميـة.

أعضاء المجلس

سعادة السيد ياسر بن إبراهيم حميدان

رئيس مجلس المناقصات والمزايدات

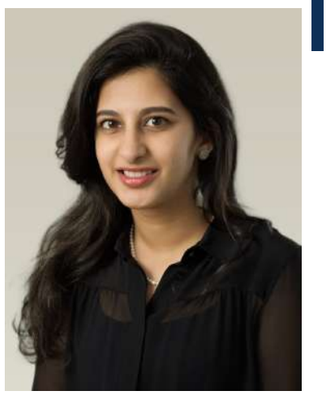

السيدة مريم عدنان الأنصاري

نائب الرئيس

الدكتورة إجلال فيصل العلوي

عضو المجلس

السيد علي عاشور عبداللطيف

عضو المجلس

المهندسة بلسم علي السلمان

عضو المجلس

السيدة رغدان صالح عبدالرسول

عضو المجلس

السيد محمد عبدالحكيم عبدالملك

عضو المجلس

المهندسة لمى عباس المحروس

عضو المجلس

المهندس بدر عبدالحميد البقيشي

عضو المجلس

لمحة حول عمليات المجلس في 2025م

واصل مجلس المناقصات والمزايدات خلال عام 2025م دوره في الإشراف على عمليات المناقصات والمزايدات الحكومية بكفاءة وشفافية، وفق أحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية. حيث تم خلال العام طرح **790 مناقصة** ومزايدة، واستلام **4,258 عطاءً** من الموردين والمقاولين. ويعكس هذا الحجم من العطاءات اهتمام السوق بالفرص الحكومية المتاحة ومستوى المنافسة على المشاريع المطروحة.

كما بلغت القيمة الإجمالية للمناقصات والمزايدات المرساة خلال العام **1.69 مليار دينار بحريني**، مما مكن الجهات المتصرفة من تنفيذ مشاريعها التطويرية والتشغيلية وفق الخطط الموضوعة. كما شهد نظام المناقصات الالكترونية ارتفاعاً في عدد الموردين والمقاولين المسجلين **بنسبة 11%** ليصل العدد إلى **13,952**، مما يعكس تنامي الثقة في إجراءات المجلس ودوره المحوري في دعم الاقتصاد الوطني.

اجتماع مع سعادة سفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى مملكة البحرين

بيانات المناقصات والمزايدات لعام 2025م

790
عدد المناقصات/
المزايدات المطروحة

4,258
عدد العطاءات
المُستلمة

290
إجمالي عدد طلبات
إعادة النظر والتظلمات
التي تم التعامل معها

1,930
عدد المناقصات/المزايدات التي أشرف عليها المجلس
(الترسيات، التمديدات، الأوامر التغييرية، والتجديدات)

1.69 **مليار دينار بحريني**
إجمالي قيمة المناقصات/المزايدات التي أشرف عليها المجلس
(الترسيات، التمديدات، الأوامر التغييرية، والتجديدات)

11%
ارتفاع في عدد الموردين
والمقاولين المسجلين

13,952
إجمالي عدد الموردين والمقاولين
المسجلين لدى المجلس

10,466
إجمالي عدد الموردين والمقاولين
المحليين المسجلين لدى المجلس

3,486
إجمالي عدد الموردين والمقاولين
الدوليين المسجلين لدى المجلس

قيم الترسيات

بلغت القيمة الإجمالية للترسيات التي أشرف عليها المجلس خلال العام 2025م 1.69 مليار دينار بحريني، بما يعكس تنامي وتيرة النشاط الاقتصادي في مملكة البحرين، واستمرار تنفيذ المشاريع والخدمات الحكومية والتنموية، بما يسهم في الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين وتلبية تطلعاتهم.

القيمة الإجمالية للترسيات

1.69

مليار دينار بحريني

سرعة الاستجابة للطلبات

واصل مجلس المناقصات والمزايدات تحقيق إنجازات قياسية في رفع مؤشر سرعة الاستجابة للطلبات الواردة من الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين خلال عام 2025م، إذ حافظ المجلس على مستوى متميز وثابت في **زمن الاستجابة للطلبات خلال 7 أيام أو أقل بنسبة 85%،** وهو ما يعكس استدامة الكفاءة التشغيلية وفعالية الأنظمة المعمول بها، الأمر الذي يعزز ثقة الشركاء ويؤكد قدرة المجلس على المحافظة على مستويات أداء عالية في ظل ازدياد حجم الأعمال وتنوع المعاملات. في حين **بلغت نسبة الاستجابة للطلبات خلال 14 يوماً أو أقل 96%،** الأمر الذي يؤكد التزامه المتواصل بتوفير خدمة سريعة وموثوقة، ضمن نهجه الاستراتيجي الرامي إلى تطوير بيئة عمل أكثر كفاءة وشفافية في إدارة عمليات المشتريات الحكومية.

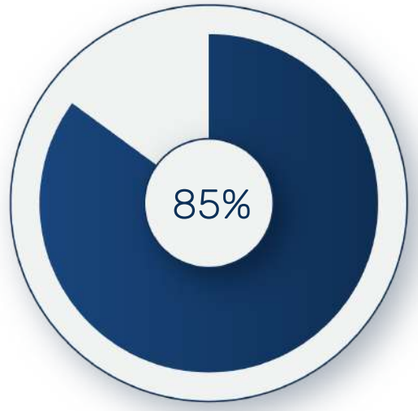

نسبة الطلبات التي تم الاستجابة لها خلال 7 أيام أو أقل

نسبة الطلبات التي تم الاستجابة لها خلال 14 يوم أو أقل

اجتماع مع سعادة وكيل وزارة النفط

نمو المشاركة

أظهرت نتائج المجلس **زيادة ملحوظة في نسبة المشاركة في المناقصات المطروحة من خلاله، حيث ارتفعت بنسبة 4.6% مقارنة بالفترة السابقة،** ما يعكس تنامي ثقة الموردين والمقاولين في إجراءات المجلس المتبعة وشفافيتها. ويعزى هذا الارتفاع إلى الجهود المستمرة التي يبذلها المجلس في تطوير الإشعارات الإلكترونية الموجهة للموردين والمقاولين، وتعزيز التواصل مع القطاع الخاص من خلال تقديم ورش عمل توعوية تسهم في رفع مستوى المعرفة بآليات المشاركة، الأمر الذي أدى إلى توسيع قاعدة المتنافسين وتحقيق قدر أكبر من التنافسية، بما يسهم في صون المال العام وإنجاز المشاريع بجودة عالية وفق أفضل الممارسات.

4.6%

زيادة في نسبة المشاركة في المناقصات

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

واصل المجلس خلال عام 2025م جهوده في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المشاركة الفاعلة في المشتريات الحكومية، تماشياً مع الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

- **نمو في مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

بلغ **عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم ترسية مناقصات ومزايدات عليها 151 مؤسسة، بزيادة قدرها 11% مقارنةً بالعام المنصرم.** ويعكس هذا النمو نجاح الجهود المبذولة لتوسيع قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في المشتريات الحكومية، وتمكينها من الحصول على فرص تعاقدية تدعم نموها واستدامتها.

- **حجم الفرص المتاحة**

تم **ترسية 247 مناقصة ومزايدة حكومية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العام، بقيمة إجمالية بلغت 52.3 مليون دينار. وشكلت هذه القيمة ما نسبته 9.5% من إجمالي قيم الترسيات،** بعد استبعاد المناقصات ذات الطبيعة الخاصة، مما يوفر لهذه المؤسسات مصدر دخل مستداماً ويعزز قدرتها التنافسية في السوق.

أعمال التأهيل المسبق

يعد التأهيل المسبق آلية أساسية للتحقق من جاهزية الموردين والمقاولين وقدرتهم على تنفيذ المشاريع الحكومية قبل المشاركة. وخلال عام 2025م، حقق مجلس المناقصات والمزايدات تقدّماً ملحوظاً في تطوير هذه الأعمال، بما يعزز كفاءة منظومة المشتريات الحكومية ويرسخ بيئة أعمال قائمة على الشفافية والتنافسية.

- **تحسين كفاءة الإجراءات**

أظهرت المؤشرات الإحصائية تحسناً ملحوظاً في كفاءة الإجراءات، حيث **انخفض متوسط زمن الاستجابة لطلبات التأهيل المسبق بنسبة 40%، من 10 أيام في عام 2024م إلى 6 أيام** في عام 2025م، ويجسّد هذا التحسين نجاح الجهود المبذولة في تحسين الدورة المستندية وتسريع الإجراءات، مما يمكن المقاولين والموردين من الانضمام إلى سوق المشتريات الحكومية والمشاركة بكفاءة وسرعة.

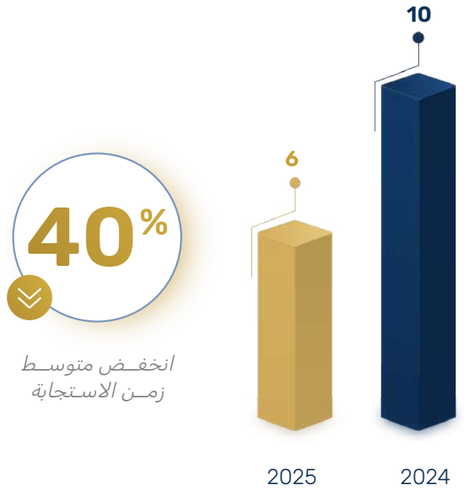

- **زيادة في عدد طلبات التأهيل المسبق**

شهدت طلبات التأهيل المسبق المعتمدة خلال عام 2025م **زيادة بنسبة 4%** مقارنةً بعام 2024م، حيث **اعتمد المجلس 205 طلباً للتأهيل المسبق مقابل 197 طلبًا في العام السابق.** ما من شانه ان يسهم في توفير خيارات أوسع ويضمن إسناد المشاريع إلى موردين ومقاولين يمتلكون الكفاءة الفنية والقدرات المطلوبة وفق المعايير المعتمدة.

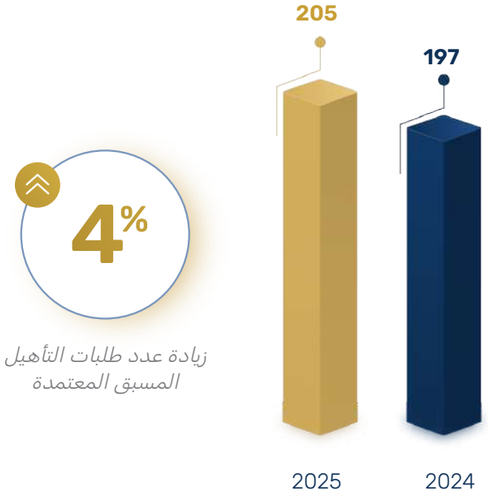

خطط المشتريات

تعـد خطـط المشـتريات أداة محوريـة لتعزيـز الشـفافية والتخطيـط المسـبق فـي عمليـات المشـتريات الحكوميـة، حيـث تتيـح للموردين والمقاولين الاطلاع المبكـر على احتياجـات الجهـات المتصرفـة والاسـتعداد للمشـاركة فـي المناقصـات بشـكل أفضـل.

توسيع نطاق النشر

نشـر مجلـس المناقصـات والمزايـدات خلال عـام 2025م خطـط مشـتريات لـ 69 جهـة متصرفـة، فـي إطـار جهـوده المسـتمرة لتعزيـز كفـاءة وفاعليـة وشـفافية عمليـات المشـتريات والمبيعـات الحكوميـة.

تعزيز الجاهزية والمنافسة

يسـهم نشـر خطـط المشـتريات فـي تمكيـن الموردين والمقاوليـن مـن التخطيـط المسـبق وتخصيـص المـوارد اللازمـة، ممـا يرفـع مـن جـودة العطـاءات المقدمـة ويعـزز المنافسـة الفعليـة على المشـتريات الحكوميـة. كمـا يسـاعد هـذا الإفصـاح المبكـر الجهـات المتصرفـة على تحسـين تخطيطهـا المالـي والتشـغيلي.

عدد خطط الجهات المنشورة

69

جهة متصرفة

زيارة ميدانية لمشروع تطوير مدينة المحرق

تنمية إيرادات المجلس

في إطـار تحقيـق أهـداف برنامـج التـوازن المالـي، حقـق مجلـس المناقصـات والمزايـدات إيـرادات بلغـت **914,605 ألـف دينـار بحرينـي**، وبلغـت الإيـرادات الناتجـة عـن بيـع وثائـق المناقصـات **588,155 ألـف دينـار بحرينـي**، بينمـا وصلـت إيـرادات نشـر الإعلانـات على الموقـع الإلكتروني إلى **326,450 ألـف دينـار.**

مجموع الإيرادات

914,605

دينار بحريني

الإيرادات الناتجة عن بيع وثائق المناقصات

588,155

دينار بحريني

إيرادات نشر الإعلانات على الموقع الإلكتروني

326,450

دينار بحريني

الوفورات

تمكّـن المجلـس مـن تحقيـق **وفـورات ماليـة فـي الاعتمـادات المخصّصـة للمناقصـات والمزايـدات الحكوميـة بلغـت 165 مليـون دينـار**، وذلـك مـن خلال مواصلـة جهـوده فـي حـثّ الجهـات المتصرّفـة على طـرح مناقصاتهـا ومزايداتهـا عبـر نظـام المناقصـات الإلكتروني، بمـا يضمـن الوصـول إلى التعاقـد مـع أصحـاب العطـاءات الأفضـل شـروطاً والأقـل سـعراً. وقـد أسـهم ذلـك فـي اسـتلام عـدد كبيـر مـن العـروض التنافسـية المقدّمـة مـن الموردين والمقاوليـن، الأمـر الـذي انعكـس إيجابـاً على كفـاءة الإنفـاق العـام. ويُعـد هـذا الإنجـاز مـن أبـرز مؤشـرات التـزام المجلـس بصـون المـال العـام، وتعزيـز مبـادئ الشـفافية والنزاهـة فـي عمليـات المشـتريات الحكوميـة، بمـا يتماشـى مـع أهـداف القانـون.

مجموع الوفورات المالية

165

مليون دينار بحريني

تبسيط وتطوير الإجراءات: نهج متكامل لتعزيز الكفاءة والشفافية

مبادرات ومشاريع المجلس التطويرية

تطوير منظومة الإشعارات لتعزيز الشفافية والمشاركة

أرسل مجلس المناقصات والمزايدات خلال العام **أكثر من 575,000 ألف إشعاراً إلكترونياً إلى الموردين والمقاولين عبر نظام المناقصات الإلكتروني**، بما يعكس حرص المجلس على التواصل المباشر مع شركائه في القطاع العام، وتعزيز الشفافية وحفظ الحقوق، إلى جانب تشجيع المشاركة الفاعلة وزيادة التنافسية في المناقصات والمزايدات الحكومية. ويُعد هذا الإنجاز أحد أبرز انجازات المجلس في تطوير الخدمات الرقمية.

إرسال أكثر من

+575 ألف

إشعاراً إلكترونياً إلى الموردين والمقاولين

وشملت الإشعارات الجديدة **إشعارات بطرح المناقصات الجديدة** لتعريف الموردين بالفرص المتاحة وتشجيع المنافسة، إضافة إلى **إشعارات للتذكير بالمواعيد النهائية لجميع مراحل المناقصات**، بدءًا من الطرح وحتى استلام العروض، اضافةً الى **إشعارات بعد فتح العطاءات وأخرى بعد تقييمها**، بما يسهم في رفع مستوى الالتزام وضمان انسيابية الإجراءات في جميع مراحل المناقصات.

وقد تم تطوير نظام الإشعارات الإلكترونية عبر **توسيع التصنيفات لتشمل 16 قطاعاً بدلاً من 3 سابقاً**، مما ساهم في تخصيص الإشعارات بشكل أدق وأكثر فاعلية. وتشمل التصنيفات الجديدة قطاعات متنوعة مثل الزراعة، الطيران، الإنشاءات، الاستشارات والتدقيق، الطاقة والمرافق، الخدمات البيئية، الرعاية الصحية، تكنولوجيا المعلومات، استثمار الأراضي الحكومية، الإعلام والتسويق، العقارات، خدمات الأمن والسلامة، الخدمات العامة، توريد المواد الاستهلاكية، السياحة والضيافة وإدارة الفعاليات، والنقل والخدمات اللوجستية.

توسيع تصنيف القطاعات

من 3 قطاعات ← إلى 16 قطاعاً

وتعزز هذه الإنجازات الرقمية من فاعلية دورة العمل في المناقصات والمزايدات الحكومية، من خلال توفير مؤشرات أداء دقيقة، وتحسين كفاءة إدارة العمليات. كما تسهم في ترسيخ مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص، وتمكين الموردين والمقاولين من المنافسة العادلة، ودعم جهود المجلس في تطوير الخدمات الرقمية بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية ويعزز فاعلية منظومة المناقصات والمزايدات الحكومية.

تدشين الدليل الإرشادي للموردين والمقاولين للمشتريات الحكومية

أطلق مجلس المناقصات والمزايدات **أول دليلٍ إرشادي متكامل موجّه للموردين والمقاولين باللغتين العربية والإنجليزية،** بهدف رفع مستوى الوعي بآليات المشاركة في المناقصات والمزايدات الحكومية وتسهيل الوصول الى المعلومات الأساسية. ويقدم الدليل عرضاً شاملاً للإجراءات والشروط والمتطلبات والحقوق والأفضليات، مما يعزز مبادئ الشفافية والمنافسة العادلة، ويدعم مشاركة أكثر فاعلية وجودة في منظومة المشتريات والمبيعات الحكومية، ما من شأنه تعزيز مشاركة الموردين والمقاولين وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناقصات والمزايدات الحكومية.

- **محتوى الدليل الإرشادي**

يتضمن الدليل **شرح لأبرز الإجراءات ومراحل المشاركة في المشتريات الحكومية،** بدءً من التسجيل في النظام الإلكتروني (eTendering System) واختيار المناقصة المناسبة، مروراً بتقديم العطاءات والمستندات المطلوبة، وصولاً إلى مرحلة الترسية وتنفيذ العقود.

كما يستعرض الدليل **الأفضليات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الصناعية الحاصلة على شهادة القيمة المحلية المضافة (تكامل)،** بالإضافة إلى **إجراءات التأهيل المسبق وآلية المشاركة فيه.** ويغطي الدليل الجوانب القانونية المتعلقة بحقوق والتزامات الموردين والمقاولين، وطرق تقديم التظلمات وإعادة النظر في مراحل المشتريات الحكومية المختلفة.

- **تعزيز الوصول والشفافية**

يمثل هذا الدليل خطوة نوعية في تبسيط المعلومات وتوحيد المرجعية للموردين والمقاولين، خاصة للشركات الجديدة التي تسعى للدخول إلى قطاع المشتريات الحكومية. ويسهم الدليل في تقليل الاستفسارات المتكررة وتوضيح المتطلبات بشكل مسبق، مما يرفع من جودة العطاءات المقدمة ويعزز كفاءة عملية المشاركة.

اجتماع مع سعادة رئيس شركة إدامة

تعزيز العلاقات مع الشركاء

نقطة اتصال لكل جهة متصرفة

خصّص مجلس المناقصات والمزايدات **مدير حساب لكل جهة متصرفة** ليكون نقطة الاتصال المباشرة بين المجلس والجهة المتصرفة، في خطوة أسهمت في تسريع وتيرة التواصل، ورفع كفاءة الإجراءات، وتحسين جودة عمليات المناقصات والمزايدات الحكومية. ويقوم مدير الحساب بتقديم الدعم الفني والإجرائي، وشرح الآليات المستحدثة لضمان التزام الجهات المتصرفة بالإجراءات وتحقيق أفضل النتائج.

وتعكس هذه المبادرة استراتيجية المجلس في تطوير الشراكات المؤسسية مع الجهات المتصرفة، وتسهيل تبادل المعلومات والملاحظات، بما يسهم في تذليل العقبات وتعزيز فعالية الإجراءات على مدار مختلف مراحل المناقصة.

تعزيز التعاون المؤسسي مع الجهات المتصرفة

وفي إطار تعزيز التعاون المؤسسي، قام المجلس كذلك **بتنظيم زيارات ميدانية لعدد من الجهات المتصرفة،** بهدف تقوية أواصر التعاون والعمل المشترك، وتعزيز قنوات التواصل المباشر بين المجلس وتلك الجهات. وشكّلت هذه الزيارات فرصة للاطلاع على أبرز التحديات التي قد تواجه الجهات المتصرفة في إجراءات طرح المناقصات والمزايدات، ومناقشة سبل معالجتها بما يتوافق مع الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها. كما أتاحت هذه اللقاءات الاطلاع عن قرب على احتياجات الجهات المتصرفة وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال المشتريات الحكومية، وتوضيح عدد من الإجراءات والضوابط ذات الصلة، بما يسهم في رفع كفاءة العمل وتطوير إجراءات المشتريات الحكومية، وتعزيز مستوى الامتثال والحوكمة في مختلف مراحلها.

تعزيز قدرات الشركاء والتدريب والتوعية في منظومة المناقصات والمزايدات

في إطار التزام المجلس بتعزيز كفاءة منظومة المشتريات الحكومية، وتطوير قدرات منتسبي الجهات المتصرفة الخاضعة لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، ودعم الموردين والمقاولين، بما يسهم في ترسيخ مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص، وتعزيز الشراكة المؤسسية والتواصل الفاعل مع مختلف الأطراف ذات العلاقة. شهدت الدورات التدريبية والورش التخصصية نمواً كبيراً جداً مقارنة بعام 2024م، إذ **ارتفع عددها بنسبة تقارب 144%،** كما **زاد عدد المشاركين بنسبة تقارب 90%،** الأمر الذي يعكس الإقبال المتزايد على برامج المجلس وأهميتها في دعم منظومة المشتريات الحكومية؛ حيث **عقد المجلس 44 دورة وورشة تدريبية بمشاركة 2,699 مشاركاً من القطاعين الحكومي والخاص،** في إطار سعيه لتعزيز الشراكة والتواصل مع مختلف الأطراف ذات العلاقة.

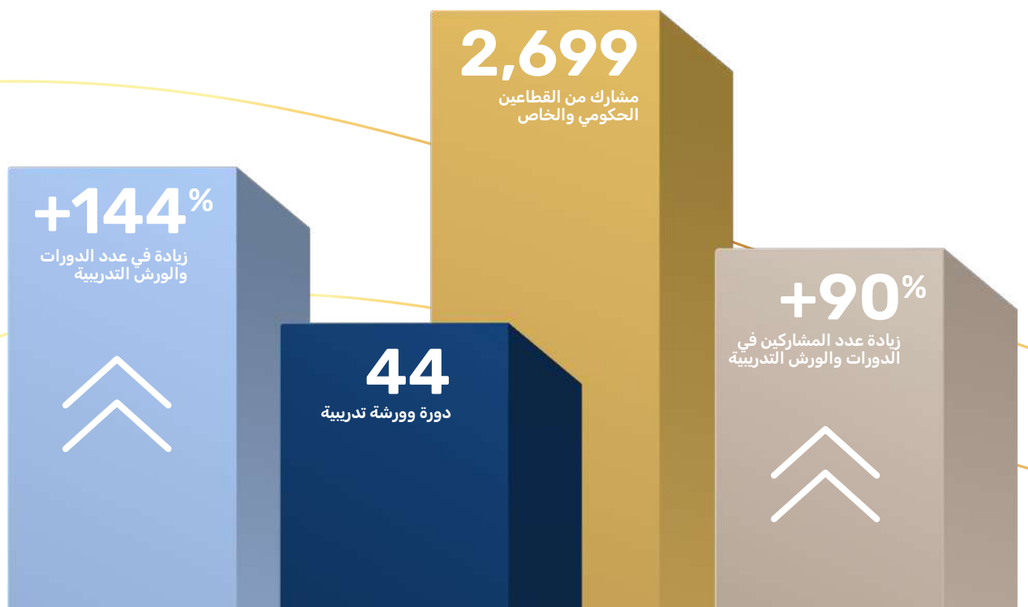

المشاركة في جلسة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

استحداث ورش ودورات تدريبية لتعزيز قدرات الجهات المتصرفة

في إطار حرص مجلس المناقصات والمزايدات على تطوير منظومة المشتريات الحكومية ورفع كفاءة الجهات المتصرفة، استحدث المجلس ولأول مرة **سلسلة من الورش والدورات التدريبية المتخصصة،** بهدف نقل المعرفة وتعزيز قدرات الكوادر الوطنية وتمكينها من إدارة عمليات المناقصات والمزايدات بكفاءة وفاعلية، بما يتوافق مع الأطر التنظيمية المعتمدة وأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. وترد فيما يلي أبرز الدورات والورش التدريبية التي تم استحداثها في هذا الإطار.

- **ورشة لرؤساء لجان المشتريات الداخلية ونوابهم لتعزيز الكفاءة والشفافية**

نظّم المجلس لأول مرة **ورشة افتراضية موجهة لرؤساء ونواب رؤساء لجان المشتريات الداخلية في الجهات المتصرفة،** لتعزيز قدراتهم في إدارة العمليات الداخلية للمشتريات والتنسيق مع المجلس، وتبادل أفضل الممارسات في التخطيط والمتابعة والإشراف على إجراءات المناقصات، بما يسهم في تحسين الأداء المؤسسي، وضمان سرعة الإجراءات، وترسيخ ثقافة الشفافية والكفاءة في جميع الجهات المتصرفة.

- **تعزيز كفاءة الجهات المتصرفة في إجراءات المناقصات والمزايدات**

نظّم المجلس **ورشة تدريبية افتراضية للجهات المتصرفة** لتوضيح آلية رفع طلبات المناقصات والمزايدات عبر نظام المناقصات الإلكتروني وضوابطها، بما يضمن صحة هذه الطلبات وتوافقها مع قانون تنظيم المناقصات ولائحته التنفيذية والتعاميم والقرارات الصادرة عن المجلس في هذا الشأن. كما نظم المجلس أيضاً ورشة تدريبية متخصصة حول إعداد وتجهيز وثائق المناقصات، بهدف تعزيز كفاءة الجهات المتصرفة في إعداد الوثائق وفق المتطلبات التنظيمية المعتمدة، بما يسهم في تسريع إنجاز الطلبات ورفع جودة مخرجاتها.

اجتماع مع سعادة وكيل وزارة الخارجية

اعتماد أعضاء لجان التقييم

ضمن استراتيجية المجلس الهادفة إلى رفع كفاءة المختصين في الجهات المتصرفة، شهد العام المنصرم **اعتماد مجلس المناقصات والمزايدات لـ 539 موظفًا كأعضاء لجان تقييم مناقصات مؤهلين من مختلف الجهات المتصرفة** الخاضعة لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، أي **بزيادة بنسبة 90.4% عن العام 2024م،** حيث منحهم مجلس المناقصات والمزايدات شهادة اعتماد تخوّلهم الانضمام إلى عضوية لجان تقييم المناقصات والمزايدات بصفة أعضاء مؤهلين ومعتمدين لدى المجلس.

وجاء هذا الاعتماد عقب اجتيازهم بنجاح برنامجاً تدريبياً تخصصياً أعدّه المجلس لتأهيل المرشحين لعضوية لجان التقييم، لضمان التطبيق الأمثل لإجراءات وأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية.

539

عدد الموظفين الذين تم اعتمادهم كأعضاء لجان التقييم

+90.4%

زيادة عن عام 2024م

برنامج تدريبي لموظفي الجمارك بوزارة الداخلية لتعزيز الكفاءة

قام المجلس بتنظيم **برنامجاً مخصصاً لموظفين شؤون الجمارك بوزارة الداخلية**، ركّزت على إجراءات التقييم والترسية والتفاوض وفق اللوائح القانونية والتنظيمية، وتدريب المشاركين على تحسين جودة الطلبات وتسريع دورة العمل، مما يساهم في تعزيز التزام الجهات المتصرفة بالأنظمة والضوابط ويوطّد معايير العدالة وتكافؤ الفرص، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على كفاءة تنفيذ المشاريع الحكومية وجودتها واستدامتها.

ورشة مختصة لأعضاء غرفة التجارة الأمريكية في البحرين (AmCham)

نظّم المجلس **ورشة مخصصة لأعضاء غرفة التجارة الأمريكية في البحرين (AmCham)**، ركّزت على آليات التقديم وتحليل البيانات وحقوق المشاركين في المناقصات والمزايدات الحكومية، ووفرت الورشة للمشاركين فرصة الاطلاع على أفضل الممارسات لتقديم العطاءات إلكترونياً، والتفاعل مع مختصي المجلس لفهم الإجراءات التنظيمية والفنية بدقة. وتهدف هذه المبادرة إلى رفع مستوى جاهزية الشركات، وتمكينها من المنافسة، وتعزيز الشفافية في عمليات الشراء الحكومي.

جانب من الورشة المخصصة لغرفة التجارة الأمريكية في البحرين

تعزيز التعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة

واصل مجلس المناقصات والمزايدات جهوده لتعزيز التعاون الإقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال الاجتماع مع **سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة** في مملكة البحرين، تأكيدًا على عمق العلاقات الثنائية بين البلدين وحرص الجانبين على تطوير مجالات التعاون ذات الاهتمام المشترك. في سبيل تعزيز التنسيق وتبادل الخبرات في مجالات المشتريات الحكومية وإدارة المناقصات، بما يدعم التكامل المؤسسي ويعزز تحقيق الأهداف المشتركة بين البلدين.

الإشادة بتجربة المجلس في الشفافية والنزاهة في منتدى منظمة OECD

ضمن جهود المجلس للاستفادة من التجارب الدولية وتطوير الممارسات المؤسسية المرتبطة بالحوكمة وتعزيز الثقة في بيئة المشتريات الحكومية، شارك المجلس في ندوة متخصصة نظّمتها **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** حول النزاهة في القطاع العام، حيث استعرض المجلس تجربة مملكة البحرين في ترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة ضمن منظومة المشتريات الحكومية. وقد ركّزت المشاركة على دور النظام الإلكتروني للمناقصات في تعزيز الشفافية من خلال إتاحة المعلومات ونشر بيانات المناقصات ونتائج الترسية للجمهور، بما يسهم في دعم العدالة وتكافؤ الفرص بين الموردين والمقاولين. كما تم تسليط الضوء على الأطر التشريعية والتنظيمية التي يعتمدها المجلس لضمان نزاهة الإجراءات، بما في ذلك ضوابط الحوكمة، وتأهيل أعضاء لجان التقييم، والالتزام بمدونات السلوك المهني.

الاعتماد الدولي لأخلاقيات المشتريات من المعهد المعتمد للمشتريات والتوريد (CIPS)

حصل منتسبو مجلس المناقصات والمزايدات للعام الرابع على التوالي على **شهادة الاعتماد في أخلاقيات المشتريات للمنظمات** الصادرة عن المعهد المعتمد للمشتريات والتوريد (CIPS)، في خطوة تعكس التزام المجلس بالتطوير المهني المستمر لكوادره وتعزيز الممارسات الأخلاقية في المشتريات الحكومية.

يغطي برنامج الاعتماد ثلاثة محاور أساسية تشمل: المشتريات المسؤولة بيئياً، ومكافحة الاحتيال والرشوة والفساد، وحقوق الإنسان في سلاسل التوريد. ويتطلب الحصول على الشهادة اجتياز تقييمات متخصصة في كل محور، مما يضمن إلمام الكوادر بأحدث المعايير والممارسات الدولية في هذه المجالات الحيوية.

يعزز هذا الاعتماد الدولي مكانة المجلس كجهة رائدة في تطبيق معايير النزاهة والشفافية والاستدامة في المشتريات الحكومية، ويعكس حرص المجلس على بناء قدرات منتسبيه وتطوير كفاءاتهم بما يواكب أفضل الممارسات العالمية، بما يسهم في ترسيخ ثقافة المهنية والمساءلة وتعزيز ثقة الشركاء في نزاهة العمليات التنافسية.

مشاريع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

واصل المجلس تعزيز دوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مكوّناً أساسياً في الاقتصاد الوطني. شملت أبرز المبادرات:

تطوير آليات الإعلان عبر الموقع الإلكتروني

واصل المجلس العمل على **تطوير آليات الإعلان عن المناقصات المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الموقع الإلكتروني**، من خلال تحسين أسلوب عرض هذه المناقصات بواجهات استخدام أكثر وضوحاً وسهولة، مما يساعد على سرعة الوصول إلى الفرص المناسبة. ويهدف هذا التطوير إلى تحسين تجربة الاستخدام ورفع مستوى الشفافية عبر إتاحة المعلومات والبيانات بشكل محدث ومنظم، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على المعلومات في الوقت المناسب، بما يعزز تجربة المستخدم وكفاءة الاطلاع على المناقصات وتسهيل عملية المشاركة.

تدشين الخط الساخن للدعم الفني

دشن المجلس **خدمة الخط الساخن المخصصة لتقديم الدعم الفني والإرشادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المشاركة بالمناقصات والمزايدات الحكومية.** وتوفر هذه الخدمة المشورة الفنية والقانونية وتوضح الإجراءات والمتطلبات اللازمة، وتسهم هذه الخدمة في تعزيز قدرة وجاهزية هذه المؤسسات على التقدم للمناقصات بشكل صحيح ومستوفٍ للشروط والمعايير، مما يساهم في زيادة نسبة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المشتريات الحكومية.

توسيع فرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناقصات والمزايدات

واصل مجلس المناقصات والمزايدات خلال عام 2025م جهوده في دعم وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نفّذ **ورشة تعريفية للجهات المتصرفة حول مبادرة تخصيص عدد من المناقصات والمزايدات لهذه المؤسسات،** وأسهمت الورشة في تعزيز وعي الجهات المتصرفة بآليات طرح المناقصات المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوضيح الإجراءات التنفيذية ذات الصلة، بما يدعم توسيع قاعدة مشاركة هذه المؤسسات في المشتريات الحكومية ويسهم في دعم نموها واستدامتها. وتأتي هذه المبادرات ضمن جهود المجلس المستمرة لتعزيز بيئة أعمال محفزة وداعمة، وترسيخ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منظومة التنافس والاستدامة الاقتصادية.

التشريعات

التزاماً بتعزيز مبادئ الشفافية والكفاءة وترسيخ الحوكمة في إجراءات المشتريات والمبيعات الحكومية، واصل مجلس المناقصات والمزايدات جهوده في تطوير الإطار التنظيمي المنظم لأعماله خلال عام 2025م، حيث **أصدر ثلاثة تعاميم تنظيمية** تهدف إلى رفع مستوى الانضباط المؤسسي وتعزيز جودة الأداء.

فقد تم **إصدار تعميم ينظم آلية إخطار المجلس بحالات مخالفات وتقصير الموردين والمقاولين،** بما يسهم في تعزيز الالتزام التعاقدي وضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة. كما **صدر تعميم بشأن تأهيل أعضاء لجان التقييم في الجهات المتصرفة،** بهدف تمكين الموظفين الحكوميين من الإلمام بالإجراءات وأحكام القانون والتعاميم الصادرة عن المجلس، بما يعزز سلامة التطبيق وجودة الطلبات المقدمة. ويسهم ذلك في تسريع دراسة الطلبات والبت فيها دون إعادة إجراءات، وتقليص المدد الزمنية للمناقصات، بما يدعم كفاءة تنفيذ المشاريع الحكومية وتقديم الخدمات وفق أفضل المواصفات وأعلى مستويات الجودة.

إضافةً إلى ذلك، **أصدر المجلس تعميماً لتحديد صلاحيات المخولين بالتوقيع على الطلبات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات واستلام المراسلات الصادرة عن المجلس،** بما يعزز وضوح المسؤوليات وسلامة الإجراءات الرسمية، وتعكس هذه التحديثات التشريعية التزام المجلس المستمر بتطوير منظومة العمل المؤسسي، ورفع مستوى النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص في مختلف مراحل إجراءات المناقصات والمزايدات الحكومية.

اجتماع داخلي للمسئولين بالأمانة العامة لمجلس المناقصات والمزايدات

حصاد العام

جائزة "فريق المشتريات لعام 2025م"

حقق مجلس المناقصات والمزايدات إنجازاً مميزاً بحصوله على **جائزة "فريق المشتريات لعام 2025م"** ضمن جوائز منتدى "مستقبل المشتريات وسلسلة التوريد"، التي ينظمها معهد CIPS العالمي. وجاء هذا التتويج تقديراً لمشروع "نظام الجودة وتوثيق الإجراءات والعمليات" الذي عزز التزام المجلس بتطبيق المعايير العالمية ورفع كفاءة عمليات المشتريات والمزايدات الحكومية. ويؤكد هذا الإنجاز مكانة المجلس كمؤسسة وطنية رائدة في التطوير والتحسين المستمر.

كفاءة وفاعلية نظام إدارة الجودة

في عام 2025م، واصل مجلس المناقصات والمزايدات ترسيخ التزامه المؤسسي بمعايير الجودة والتميز، حيث اجتاز بنجاح التدقيق الخارجي **لشهادة الآيزو ISO 9001:2015 في نظام إدارة الجودة** دون تسجيل أية ملاحظات، ويعكس هذا الإنجاز كفاءة وفاعلية النظام المطبق، واستدامة ممارسات التحسين المستمر.

ويؤكد هذا الاجتياز حرص المجلس على تطبيق أفضل المعايير الدولية في إدارة الجودة، وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي، ودعم تقديم خدمات موثوقة وفعالة للشركاء من الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين، بما ينسجم مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

مأسسة أعمال الجودة والتطوير والارتقاء بكفاءة

استحدث مجلس المناقصات والمزايدات **قسم التطوير والجودة** من ضمن هيكله التنظيمي في سبيل تعزيز الأداء المؤسسي ورفع كفاءة العمليات والإجراءات لتقديم خدمات عالية الجودة واستدامتها للجهات المتصرفة والموردين والمقاولين. كما يسهم القسم في ترسيخ ثقافة الجودة والتميز المؤسسي، ودعم اتخاذ القرار المبني على البيانات، بما يعكس التزام المجلس بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية في جميع مجالات عمله ويضمن استمرارية تطوير العمليات وتحسين مستوى الخدمات المقدمة.